



الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية

إعداد

د. علي عبدالقادر علي

العدد
٣٥

العدد

(35)

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية

إعداد

د. علي عبدالقادر علي

إبريل 2010

العدد (35)

ISBN: 99906- 80- 32- 4
Depository Number: 2010/107

المحتويات

5	تقديم
7	أولاً: مقدمة
9	ثانياً: الإطار النظري
12	ثالثاً: الإطار التطبيقي
16	رابعاً: قاعدة المعلومات
20	خامساً: نصيب الطبقة الوسطى من السكان
25	سادساً: مستوى معيشة الطبقة الوسطى
29	سابعاً: ملاحظات ختامية
30	ثامناً: ملخص المناقشات
33	المراجع

تقديم

هناك اتفاق عام على إمكانية فهم التنمية على أنها عملية لتوسيع الخيارات التي يتمتع بها البشر كما عبّرت عنها الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. ويستند هذا الفهم لعملية التنمية على خمسة خيارات وسائلية لها علاقة مباشرة بقضايا صياغة السياسات التنموية :

- التركيبة المؤسسية بما في ذلك أنظمة الحكم .
- التسهيلات الاقتصادية بما في ذلك عمل آلية الأسواق ودور الدولة.
- الترتيبات الاجتماعية كتلك المتعلقة بالتعليم والصحة.
- ضمانات الشفافية التي ترمي للحد من الممارسات الفاسدة.
- الأمان الوقائي الذي يُعنى بتوفير شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية.

ويُلاحظ على هذه الخيارات الوسائلية أن كلا منها يساهم في توسيع قدرة الفرد ليعيش الحياة التي يرغب فيها، وأنها تكمل وتعضد بعضها البعض.

ينطوي هذا المفهوم العريض للتنمية على محتوى عالٍ من الاقتصاد السياسي الذي يُعنى بصياغة السياسات لتحقيق أهداف الارتقاء برفاه الناس. وبعد الاعتراف بأن هناك قدر كبير من الاختلاف بين الأفراد في المجتمع الواحد في مجالات عدّة، من أهمها تفاوت حظوظهم في ما يتعلق بمستويات المعيشة، تنشأ معضلة اختيار السياسات الملائمة.

وفي هذا الخصوص، يعلم الجميع أن الأهداف الإنمائية للألفية قد تمحورت حول الإقلال من الفقر بمفهومه الواسع بما في ذلك الفقر المادي، بمعنى فقر الدخل. كذلك يعلم الجميع أن أحد مؤشرات قياس التقدم نحو تحقيق هدف الإقلال من الفقر هو مؤشر نصيب أفقر خميس من السكان في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي أو الدخل. وبفضل هذا الاهتمام الدولي، فقد تراكمت أدبيات قياس الفقر في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية. ودون محاولة منا لتزكية النفس، فقد كان للمعهد العربي للتخطيط مساهمات تراكمية في هذا المجال تدريجياً وبحثاً واستشارةً.

ودون الدخول في تفاصيل فنية، فإنه يكفي التذكير بأن منهجيات قياس الفقر تعتمد في أساسياتها على نمط المساواة في توزيع مستوى المعيشة كما يقيسه الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الدول النامية. وفي هذا الصدد أوضحت الأدبيات المتخصصة ما يلي :

أولاً : أن الدول العربية كمجموعة تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة مقارنةً بدول العالم.
ثانياً : أن الدول العربية كمجموعة تتمتع بمعدلات متدنية من انتشار الفقر حسب خطوط الفقر الدولية وذلك مقارنةً بأقاليم العالم النامي.

ولعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن مثل هذه الإنجازات الترموية قد ترتبت على سياسات ترموية طبقتها هذه الدول خلال مسيرتها الترموية. وفي هذا الصدد، أشار البنك الدولي إلى أن طبيعة العقود الاجتماعية العربية التي حكمت العلاقة بين الحكام والمحكومين في الدول العربية، على اختلاف هياكلها السياسية، قد نزعنا نحو السياسات الترموية التوزيعية.

يمكن فهم مثل هذه الخيارات في إطار الاقتصاد السياسي الحديث الذي يبحث في مجال اختيار السياسات على أساس احترام تفضيلات مختلف الشرائح السكانية في المجتمع، أو إن شئت الدقة على احترام تفضيلات مختلف الطبقات في المجتمع.

هذا وسوف يتناول هذا العدد من السلسلة أحد أهم أبعاد الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية، وذلك بالتركيز على الطبقة الوسطى، خصوصاً في ما يتعلق بعملية اختيار السياسات الترموية الملائمة.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: مقدمة

لعله من المناسب البدء بالتعليق على اصطلاح «الاقتصاد السياسي» الذي يظهر في عنوان هذه الورقة. وكما هو معروف، فقد كان هذا الاصطلاح سائداً في معظم الكتابات التي تناولت الشأن الاقتصادي قبل ظهور كتاب ألفريد مارشال «مبادئ الاقتصاد» الذي نُشر في عام 1890، وهو التاريخ الفاصل بين بداية انحسار استخدام اصطلاح «الاقتصاد السياسي» واستبداله «بالاقتصاد» بوصفه علماً اجتماعياً كما أصبح معروفاً منذ بداية القرن العشرين.

في هذا الصدد، يُشير المتخصصون في مجال تاريخ الفكر الاقتصادي إلى كتاب «مجال ومنهجية الاقتصاد السياسي»، الذي ألفه جون نيفيل كينز (والد الاقتصادي الإنجليزي الأشهر جون ماينارد كينز) الذي نُشر في عام 1891، الذي أوضح فيه أن «الاقتصاد السياسي» هو عبارة عن فن يُعنى بصياغة السياسات مقارنةً «بالاقتصاد التقريري» كعلم يعنى بماهية القضايا الاقتصادية، و«الاقتصاد التقديري» الذي يعنى بما ينبغي أن يكون عليه الحال. وعادةً ما تقوم الأدبيات المتخصصة بإيراد النص التالي من كتاب كينز الأب: «عندما نتحول إلى مشاكل الضرائب، أو مشاكل علاقة الدولة بالتجارة والصناعة، أو إلى السجل العام حول الشيوعية والاشتراكية، فإن الاعتبارات الاقتصادية لا تهيمن بأي حال من الأحوال في هذا المجال. وفي مثل هذه القضايا لا بد من العناية بالاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تقع خارج نطاق الاقتصاد السياسي كعلم» (ترجمة مقتطفة من ص 55، أورده بيزلي (2006: 27)).

هذا ويوضح بيزلي (2006) أنه على امتداد القرن الماضي، انحصر استخدام اصطلاح «الاقتصاد السياسي» في النقاش الذي دار حول مقارنة النظم الاقتصادية المختلفة، وذلك نسبة لهيمنة المدرسة النيوكلاسيكية على التحليل الاقتصادي، وهي المدرسة التي تستند على افتراض السلوك الرشيد بواسطة الأفراد في المجتمع (مستهلكون ومنتجون) بحيث يقوم كل فرد بتعظيم منفعته من كل نشاط اقتصادي يقوم به، بغض النظر عما يقوم به الآخرون، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعظيم منفعة المجتمع ككل وكان ذلك قد كان بفعل «يد خفية» حسب التعبير الشائع لأكثر الاقتصاديين السياسيين شهرة ألا وهو آدم سميث مؤلف كتاب «ثروة الأمم» الذي نُشر في مارس من عام 1776.

على الرغم من ذلك، وفي إطار هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية، فقد عاد استخدام تعبير «الاقتصاد السياسي» بعد ظهور مقاربة «الاختيار العام» التي تنظر إلى السياسة على أنها عملية تنافسية للحصول على سند جماهيري لمختلف السياسات، إما من خلال نظام للاقتراع (نظام انتخابي) أو من خلال تحويلات مالية مباشرة. وفي هذا الصدد، يُعدّ النموذج الاقتصادي لدراسة التخصيص السياسي للموارد الذي اقترحه داوونز (1957) الأكثر تأثيراً في الأدبيات الحديثة للاقتصاد السياسي.

وتتمثل النتيجة المحورية لهذا النموذج في تبرير أن اختيار السياسات بواسطة أحزاب متنافسة على حشد دعم الجماهير سينزع نحو تفضيلات الناخب الوسيط (بمعنى تفضيلات الناخب الذي يقع في منتصف توزيع الناخبين في المجتمع).

سيطرت هذه النتيجة المحورية على الأدبيات الحديثة في «الاقتصاد السياسي»، التي انشغلت بمختلف قضايا اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن التعريف العريض للتنمية على أنها «عملية لتوسيع الخيارات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها» ينطوي على محتوى عالٍ من «الاقتصاد السياسي» كيفما قمنا بتعريفه: التقليدي والحديث. ويجد مثل هذا الفهم تأييداً له في تمعن الحريات الواسعة، ذات العلاقة الوثيقة بالسياسات، التي يستند عليها التعريف العريض للتنمية (انظر سن (1999))⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك، فسّر أجاكاي، و درازن و كارويوكا (2008: 4) تعريف آدم سميث للاقتصاد السياسي على أنه يعني «أن الغرض الرئيسي للاقتصاد السياسي هو تعزيز فرص التنمية الاقتصادية للبشر».

وفي سياق آخر، يلاحظ كولبير (2008: 110) أن «الاقتصاد السياسي» يُعنى بمصادر القوة السياسية واستخداماتها لأهداف اقتصادية. وتتمثل مصادر القوة السياسية في احتكار العنف في المجتمع والشرعية بمختلف تكويناتها، وبينما يمكن النظر إلى القوة السياسية كهدف في حدّ ذاتها، إلا أنه يمكن استخدامها لزيادة وتوزيع الدخل» (التشديد ليس في الأصل). ويُلاحظ في هذا الصدد أن أدوات السياسات المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تتمثل تقليدياً في السياسة المالية، بمعنى الإنفاق العام الممول بواسطة الضرائب ومراقبة النشاط الاقتصادي في المجتمع، بمعنى المؤسسات التي ينشئها المجتمع لمثل هذه المراقبة. وعلى أساس من هذا الفهم، يهتم «الاقتصاد السياسي» بدراسة كيفية تشكل تفضيلات الأفراد ومؤسسات المجتمع لمختلف خيار السياسات (انظر كولبير (2008: 111))⁽²⁾.

في ظل المحتوى التنموي للاقتصاد السياسي الحديث، يهمننا ملاحظة أن لانديز (1998) قد توصل في دراسته الشيقة للتاريخ الاقتصادي للعالم إلى تعريف للمجتمع التنموي الذي تسبب في أن تقود بريطانيا الثورة الصناعية خلال قرن من الزمان (1770 - 1870). وتشتمل خصائص مثل هذا المجتمع، من ضمن ما تشتمل عليه، على أن «يتميز المجتمع بالنزاهة كقيمة اجتماعية، ويتيح الحراك الجغرافي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبياً وذات ثراء معقول» (لانديز (1998: 22) التشديد ليس في الأصل)⁽³⁾.

على أساس من كل هذه الاعتبارات حول محتوى «الاقتصاد السياسي» الحديث، تُعنى هذه الورقة باستكشاف أطروحة لانديز في ما يتعلق بحجم وثراء الطبقة الوسطى في الدول العربية. ويمكن ملاحظة أن الدول العربية، كمجموعة، قد تميّزت بدرجة متوسطة لعدم المساواة في توزيع الإنفاق

الاستهلاكي والدخل، مقارنةً ببقية دول العالم، وذلك خلال عقد التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي (للتفاصيل انظر علي (2006)). وتأتي هذه الورقة كلبنة أخرى في بناء صورة تفصيلية لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية.

تشتمل بقية الورقة على ستة أقسام. في القسم الثاني استعراض الإطار النظري المستند، إلى مفهوم الاقتصاد السياسي الحديث، الذي يمكن من تبرير الاهتمام بحجم الطبقة الوسطى (بمعنى نسبة الذين ينتمون لهذه الطبقة من إجمالي السكان) وثوراء هذه الطبقة بمعنى نسبة متوسط إنفاقها إلى متوسط إنفاق المجتمع. إستناداً على الإطار النظري، يهتم القسم الثالث بشرح الإطار التطبيقي الذي ستستخدمه الورقة بالتركيز على تعريف الطبقة الوسطى، ويهتم القسم الرابع باستعراض قاعدة المعلومات التي استخدمت لدراسة الطبقة الوسطى في الدول العربية للحصول على النتائج المتعلقة بحجم الطبقة الوسطى في القسم الخامس ومستوى معيشة هذه الطبقة في القسم السادس، ويقدم القسم السابع ملاحظات ختامية.

ثانياً: الإطار النظري

يمكن إسناد أهمية استكشاف دور الطبقة الوسطى في عملية التنمية، بتعريفها العريض، إلى الإطار النظري الذي طوره اسيموقلو و روبنسون (2006) لاستكشاف الأصول الاقتصادية لنظم الحكم. ويمكن ملاحظة أن مثل هذا الإطار يتطلب تجميع تفضيل أفراد المجتمع في ما يتعلق بطبيعة السياسات. وفي ظل استحالة تجميع تفضيل الأفراد للحصول على دالة مجتمعية⁽⁴⁾ فإنه عادةً ما يتم استخدام خاصية تميز دالة تفضيلات كل فرد في المجتمع بأن يكون لها قيمة علياً من ضمن كل القيم التي يمكن أن تأخذها السياسة المعنية.

لاستيعاب مضامين هذا الإطار العام، فإنه يجدر استعراض أهم افتراضاته ومن بعد أهم نتائج المتعلقة بالطبقة الوسطى ودورها.

(أ) السياسة الاقتصادية: يُفترض أن تتلخص السياسة الاقتصادية في شكل سياسة مالية توزيعية، بحيث يفرض المجتمع ضريبة تناسبية على كل دخل من الدخل، بحيث تكون فئة الضريبة غير سالبة وأقل من الواحد (أو أقل من مائة)، ومن بعد يقوم بتوزيع الحصيلة الصافية للإيرادات الضريبية بالتساوي بين الأفراد [بحيث يحصل كل فرد على إعانة تساوي صافي إيرادات الضرائب على عدد السكان، مما يعني أنه كلما كانت الضرائب عالية كلما ارتفعت قيمة الإعانة التي يحصل عليها الفرد].

(ب) تكلفة الضرائب: يتحمل المجتمع جراً فرضه للضرائب تكلفة تعتمد على فئة الضريبة، بحيث تُلبى دالة التكلفة شروط أن المجتمع لا يتحمل تكلفة عندما لا يفرض ضرائب، وأن تكلفة الضرائب تكون أعلى عندما تكون فئة الضرائب أعلى، وأن التكلفة الحدية للضرائب متزايدة في فئة الضريبة (بمعنى أن دالة تكلفة الضرائب محدبة). وأن التكلفة الحدية للضرائب تكون قليلة عندما تكون فئة الضريبة متدنية ولكنها تبلغ أقصى قيمة لها عندما تصل فئة الضرائب حدودها القصوى. وللراشخين في حسابات القيم القصوى، يتضح أن هذه الافتراضات قصد منها توفر الشروط اللازمة للحصول على حل داخلي لمسألة التعظيم تحت الدراسة، متى ما كان ذلك مطلوباً.

(ج) سلوك الأفراد: يفترض قيام كل فرد في المجتمع بتعظيم دالة رفاهيته بالتعبير عن تفضيله للسياسة المالية المتبعة في المجتمع، وذلك حسب دالة منفعة غير مباشرة، معرفة بطريقة خطية على دخله القابل للتصرف (أو بطريقة غير خطية على متغير السياسات بمعنى فئة الضريبة)⁽⁵⁾.

(د) الهيكل الاجتماعي للمجتمع: يتكون المجتمع من ثلاث طبقات حسب مستوى الدخل، بحيث تتوفر لكل طبقة، أو من يمثلها من الأفراد، دالة منفعة غير مباشرة: طبقة الفقراء، والطبقة الوسطى، وطبقة الأغنياء. وبعيداً عن متوسط دخل الأغنياء، y_r ، متوسط دخل الطبقة الوسطى، y_m ، الذي يفوق متوسط دخل الطبقة الفقيرة، y_p ، وأن متوسط دخل الأغنياء يفوق متوسط الدخل في المجتمع، y ، وأن متوسط دخل الفقراء يقل عن متوسط دخل المجتمع. وتوطئة للإطار التطبيقي، يُلاحظ أن نصيب الفقراء من إجمالي السكان هو عبارة عن المؤشر التقليدي للفقير المعروف بمؤشر عدد الأفراد.

(هـ) إختيار السياسة المثلى: يفترض أن يتم الاتفاق على السياسة المثلى عن طريق الاقتراع على فئة الضرائب، التي تفضلها أغلبية السكان في المجتمع، مما يتطلب التعرف على فئة الضرائب التي تفضلها كل طبقة، ومن ثم التعرف على نسبة سكان الطبقة من إجمالي السكان.

تحت الافتراضات (أ) - (هـ) أعلاه، يُمكن إثبات أن فئة الضرائب المثلى لكل طبقة على حد تعمد على متوسط دخل الطبقة مقارنة بمتوسط الدخل في المجتمع، وذلك بتعظيم دالة المنفعة غير المباشرة باختيار فئة الضريبة التي تفضلها الطبقة، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن فئة الضرائب التي سيتم اختيارها غير سالبة، الأمر الذي سيتطلب تفعيل شروط كن - تكرر المعروفة. ودون الدخول في تفاصيل فنية، فإنه يمكن إثبات أيضاً ما يلي:

- أن فئة الضريبة التي تفضلها الطبقة الفقيرة سوف تكون موجبة، وذلك لأن متوسط دخل الفقراء يقل عن متوسط دخل المجتمع⁽⁶⁾.

- أن فئة الضريبة التي تفضلها الطبقة الغنية سوف تكون مساوية للصفر، وذلك لأن متوسط دخل الأغنياء يفوق متوسط الدخل في المجتمع، ومن ثم فإن شرط التوازن التقليدي سوف لن يسود إلا إذا كانت فئة الضرائب مساوية للصفر، كما تتطلب ذلك طريقة كن - تكر في تحديد شروط التوازن.

- أن الطبقة الوسطى ستقوم باختيار فئة ضريبة موجبة إذا كان متوسط دخلها يقل عن متوسط دخل المجتمع، وتقوم باختيار فئة ضريبة مساوية للصفر إذا كان متوسط دخلها يفوق متوسط دخل المجتمع.

- أن فئة الضرائب التي ستختارها الطبقة الوسطى ستكون أقل من تلك التي ستختارها الطبقة الفقيرة، وذلك لأن متوسط دخل الطبقة الوسطى يفوق نظيره للطبقة الفقيرة، مما يعني أن التكلفة الحدية لفئة الضرائب التي تختارها الطبقة الوسطى ستكون أقل من تلك التي تختارها الطبقة الفقيرة حسب الافتراضات حول دالة الضرائب.

مهما يكن من أمر فئات الضرائب ومقارنتها، فإن من المهم ملاحظة أن النتائج المتعلقة بالطبقة الوسطى تعني أهمية التعرف على متوسط مستوى معيشة الطبقة الوسطى مقارنةً بمتوسط مستوى المعيشة في المجتمع، لما لذلك من أهمية في تحديد السياسات المقبولة في المجتمع.

إذا ما تمتع المجتمع بميزة الاقتراع على السياسات، من خلال نظام ديموقراطي أو شبه ديموقراطي، وبعد التعرف على السياسات المثلى التي تفضلها مختلف الطبقات، فإن ذلك سيعني أن السياسة المثلى التي ستشكل التوازن السياسي للمجتمع ستكون تلك التي يفضلها وسيط المجتمع كما تنص على ذلك نظرية الناخب الوسيط. وبلافتراض المقبول أن نصيب طبقة الأغنياء عادةً ما تقل عن نصف السكان، ومن ثم فإن الأغنياء لن يمثلوا الأغلبية، سيعتمد تحديد الوسيط على نصيب طبقة الفقراء من إجمالي السكان، وذلك حسب ما يلي:

(1) إذا كان نصيب الفقراء في المجتمع من إجمالي السكان يساوي أو يفوق نصف السكان، فإن ذلك سيعني أن طبقة الفقراء تُشكل الأغلبية في المجتمع، ومن ثم فإن الاقتراع على السياسات سيعتمد عليه اختيار فئة الضرائب المثلى التي تفضلها هذه الطبقة .

(2) إذا كان نصيب الفقراء يقل عن نصف السكان، بمعنى أنهم لا يشكلون الأغلبية، فإن المقترع الوسيط سينتمي إلى الطبقة الوسطى، ومن ثم فإن الاقتراع على السياسات سيعتمد عليه اختيار فئة الضرائب المثلى التي تفضلها الطبقة الوسطى.

ويتضح من هذه النتائج أهمية استكشاف حجم الطبقة الوسطى، بمعنى نصيب السكان الذين ينتمون إليها من إجمالي السكان في مختلف المجتمعات، لما لها من دور في تحديد السياسات المثلى التي تعبر عن تفضيلات المجتمع.

ثالثاً: الإطار التطبيقي

1.3 خط الفقر

من الناحية التطبيقية، يمكن تحديد الوضع الاجتماعي متى ما تم الاتفاق على خط للفقر بالمفهوم التقليدي (بمعنى مستوى المعيشة الذي يُعدّ كل من لا يتمتع به فقيراً)، ومستوى أعلى من معيشة الطبقة الوسطى، بمعنى مستوى المعيشة الذي يُعدّ كل من يتمتع بأعلى منه من الأغنياء، ويُعدّ كل من لا يحصل عليه من غير الأغنياء. على هذا الأساس، فإن الطبقة الوسطى تتحدد بنسبة السكان التي تقع في ما بين هذين الخطين.

وكما هو الحال في تحليل الفقر، فإن تحديد نسبة الطبقة الوسطى من السكان يتطلب حساب مؤشر عدد الأفراد لكل من الخطين أعلاه، بمعنى عدد السكان الذين يقعون تحت أي من مستويات المعيشة أعلاه كنسبة من إجمالي السكان. ومن ثمّ تتحدّد الطبقة الوسطى بالفرق ما بين مؤشري عدد الأفراد لكل من خطي الفقر. فإذا ما رمزنا لخط الفقر التقليدي بالحرف Z_p وللمستوى الأعلى لمعيشة الطبقة الوسطى بالحرف Z_m ، وللطبقة الوسطى بالحرف M ولمؤشر تعداد الأفراد بالحرف H ، فإنه يمكننا التعبير عن نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع على النحو التالي:

$$(1) \quad M(Z_p, Z_m) = H(Z_m) - H(Z_p)$$

وهو تعبير يوضح اعتماد نسبة السكان الذين يشكلون الطبقة الوسطى على خطوط الفقر التي تمّ الاتفاق عليها في المجتمع. وبالطبع يعتمد كل من مؤشري تعداد الأفراد أعلاه على حالة توزيع الإنفاق وعلى متوسط الإنفاق في المجتمع كما في التحليل التقليدي للفقر.

وتوضح أدبيات تحليل الفقر، خصوصاً في الدول النامية، أن هنالك العديد من الطرق التي يمكن اتباعها في حساب خط الفقر، وأن هنالك اتفاق واسع على أن طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية هي الأكثر ملاءمة. وتتطلب طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية حساب تكلفة الغذاء (بمعنى تكلفة السلع الغذائية التي توفر عدداً من الأسعار الحرارية الموصى بها للقيام بالنشاطات العادية للإنسان، وذلك حسب النوع وبيئة الإقامة) بالإضافة إلى تكلفة الاحتياجات الأساسية من سكن، وتعليم، وصحة، ومواصلات. وفي هذا الصدد، يمكن ملاحظة أن سنوات ما بعد تسعينات القرن الماضي قد شهدت

تراكماً سريعاً للأدبيات المتخصصة في تحليل الفقر في عدد كبير من الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية.

على الرغم من الاتفاق على كيفية حساب خط الفقر على أساس تكلفة الاحتياجات الأساسية، إلا أنه لا يزال هناك تبايناً في الآراء حول كيفية استخدام خط الفقر متى ما تمّ تقديره، خصوصاً عبر الزمن للدولة الواحدة. ويلاحظ في هذا الصدد، أن الدراسات القطرية في بدايات عهدها قد اتبعت الطريقة التي استخدمها البنك الدولي، عند بداية اهتماماته بدراسة الفقر في الدول النامية، القاضية بتثبيت خط الفقر عبر الدول وعبر الفترات الزمنية، وذلك بغض النظر عما يحدث لمستويات المعيشة المقارنة. وقد ترتّب على هذه الطريقة حساب خط الفقر الدولي الشهير، والذي يُساوي دولاراً في اليوم للفرد بالمعادل الشرائي للدولار (حسب سنة الإسناد التي كانت عام 1985، والتي تم تعديلها الآن إلى عام 2005).

على الرغم من هيمنة هذه الطريقة على دراسات الفقر، خصوصاً في ما يتعلق بمقارنة مستويات الفقر على مستوى العالم، إلا أنه قد تمّ إقامة حجة نظرية وتطبيقية لأهمية جعل خط الفقر يعتمد على مستوى المعيشة (أنظر، على سبيل المثال، سن (1999)، وأتكسون و بورجينون (2001)). ولعلّ قيام كل دولة بحساب خط فقر رسمي (يُعرف بخط الفقر الوطني) دليلاً كافياً في هذا المجال، خصوصاً بعد ملاحظة أن التوصل إلى خط الفقر الدولي قد تمّ على أساس تقدير علاقة خطية بين خطوط الفقر الرسمية والإنفاق الاستهلاكي (بعد تحويلهما للمعادل الشرائي للدولار) لعينة من الدول التي توفرت لها المعلومات (أنظر شن، ودات ورافاليون (1994)). وقد تغيّرت صيغ تقدير معادلة الفقر مع الزمن، واشتملت على الصيغ التريبيعية (بمعنى تربيع الإنفاق الاستهلاكي) والصيغ اللوغاريتمية (خطية أو شبه خطية)، إلا أنها عادت في نهاية المطاف إلى الصيغة الخطية للدول التي تحظى بمستويات للإنفاق تساوي أو تفوق دولارين للفرد في اليوم أو ما يُعادلها في الشهر.

هذا وقد قام رفالينون وشن وسانجرولا (2008) بتقدير مثل هذه الدالة الخطية لعينة من 74 دولة توفرت حولها المعلومات حول خطوط الفقر الرسمية، وتحصلوا على المعادلة التالية لخط الفقر، بالمعادل المكافئ للدولار، للفرد في الشهر، وحيث بلغ معامل التحديد 0.89:

$$(2) \quad z_p = 19.388 + 0.326y$$

حيث y هي متوسط إنفاق الفرد، وحيث بلغت قيمة t - الإحصائية حوالي 3 لقاطع المعادلة وحوالي 11 لمعامل إنفاق الفرد. ويمكن استخدام هذه المعادلة للحصول على خطوط فقر لمختلف الدول بتعويض متوسط إنفاق الفرد (بعد تحويله للمعادل الشرائي للدولار لعام 2005).

2.3 الحد الأعلى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى

نسبةً لحدّاه الاهتمام بدراسة الطبقة الوسطى لم يتبلور حتى الآن إتفاق منهجي حول الحد الأعلى من إنفاق الفرد، الذي يُعتبر من يحصل على أعلى منه من الأغنياء. وتوضح قراءة الأدبيات حول الطبقة الوسطى في الدول النامية وجود مقاربتين في هذا المجال، هما المقاربة النسبية والمقاربة المطلقة.

استعارت المقاربة النسبية لتحديد مستوى المعيشة الأعلى في الدول النامية الطريقة التي استخدمت في الدول المتقدمة، والتي تعتمد على المسافة النسبية من وسيط مستوى المعيشة. وكما هو معروف، فإن وسيط الإنفاق الاستهلاكي يستخدم كمرجع لتحديد خط الفقر في الدول الأوروبية. وعلى هذا الأساس فقد اقترحت بريدسال وأصحابها (2000) أن يكون الحد الأعلى لمستوى المعيشة هو 125% من وسيط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الدول النامية، وهو نفس المستوى الذي استخدم للدول المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

تحت المقاربة المطلقة تعددت الطرق المستخدمة، واشتملت على ما يلي:

- (1) إعتبار مستوى المعيشة السائد في إيطاليا على أنه الحد الأعلى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى (ميلا نوفيك و يتزاكي (2002)).
- (2) اعتبار 10 دولارات في اليوم للفرد بالمعادل الشرائي للدولار للحدّ الفاصل الأعلى للطبقة الوسطى (بانرجي و دفلو (2000)) باعتبار أن الطبقة الوسطى هي تلك الفئة من السكان الذين لا يعتبرون فقراء حسب مستويات معيشة الدول النامية، ولكنهم يعتبرون فقراء حسب مستويات الدول المتقدمة.
- (3) اعتبار 13 دولار في اليوم للفرد بالمعادل الشرائي للدولار (لعام 2005) كالحده الفاصل الأعلى للطبقة الوسطى (رفاليون (2009)). ويستند هذا الحدّ الفاصل على خط الفقر الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2005 لعائلة وسطية مكونة من أربعة أفراد.

ويتضح من تباين الآراء أعلاه أن هناك مجالاً واسعاً للتجريب في هذا الصدد، وذلك حسب أهداف ومجال البحث. ومع ملاحظة أن معظم الدول العربية، في ما عدا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتم تصنيفها بواسطة البنك الدولي على أنها دول نامية متوسطة الدخل، فإنه يمكن الاتفاق على حدّ أعلى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى بالاسترشاد بما تمّ رصده من خطوط للفقر في عينة الدول التي تتوفر لها المعلومات. هذا وقد لاحظ رفاليون (2009: 5) أن أعلى خط للفقر رصد للدول النامية قد كان ذلك الذي حدّته يوروغواي والذي بلغ حوالي 9 دولارات للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 2005. وبالطبع فإنه ليس هناك ما يمنع من استخدام مثل هذا المرجع،

بالإضافة إلى خط الفقر الأمريكي (13 دولاراً للفرد في اليوم) الذي استخدمه رافاليون. وهذا ما سنقوم باستخدامه في ما يلي.

3.3 مستوى معيشة الطبقة الوسطى

لعله من البديهي ملاحظة أنه متى ما توفرت المعلومات حول توزيع مستوى المعيشة، ومتى ما تم الاتفاق على الحدود الدنيا والقصى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى، فإنه يمكننا الحصول على متوسط إنفاق الفرد في هذه الطبقة. ولأغراض الوضوح، فإنه يمكن استخدام مؤشر فجوة الفقر للحصول على متوسط إنفاق مختلف الطبقات وذلك على النحو التالي:

(1) يلاحظ أنه يمكننا الحصول على متوسط دخل الفقراء Y_p حسب خط الفقر، Z ، كما يلي:

$$(3) \quad y_p = z \left[1 - \frac{P(z)}{H(z)} \right]$$

حيث $P(z)$ هي مؤشر فجوة الفقر المعروفة في الأدبيات وذلك لأي من خطوط الفقر، بمعنى أنه يمكن الحصول على متوسط إنفاق الفقراء لخط الفقر التقليدي $Y_p(z_p)$ ولخط الفقر الأقصى⁽⁷⁾ $Y_p(z_m)$.

(2) ملاحظة أنه عند استخدام الحد الأقصى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى، فإنه يمكن الحصول على متوسط إنفاق الأغنياء Y_R باستخدام المتطابقة التالية لمتوسط الإنفاق في المجتمع:

$$(4) \quad y = H(z_m) \cdot y_p(m) + [1 - H(z_m)] y_R$$

حيث $y_p(m)$ هي متوسط دخل الفقراء عند استخدام خط الفقر z_m (بمعنى الحد الأقصى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى).

(3) بعد الحصول على y_p ، باستخدام z_p ، وعلى y_R ، باستخدام z_m ، يلاحظ أن متوسط الإنفاق على مستوى المجتمع يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$(5) \quad y = H(z_p) y_p + M(z_p, z_m) y_m + [1 - H(z_p) - M(z_p, z_m)] y_R$$

حيث تم حساب كل المتغيرات أعلاه في ما عدا y_m متوسط إنفاق الطبقة الوسطى، والذي يمكن الحصول عليه من المتطابقة .

ولعله من الواضح أنه يمكن الحصول على نصيب الطبقة الوسطى من إجمالي الإنفاق في المجتمع θ_m حسب التعريف التالي:

$$(6) \quad \theta_m = \frac{M(z_p, z_m)}{y} \cdot y_m$$

وحسبما سيرد لاحقاً، فإنه يمكننا تعريف مؤشر للثراء النسبي للطبقة الوسطى بمقارنة متوسط إنفاقها مع متوسط الإنفاق في المجتمع، ويرمز له بالحرف γ على النحو التالي:

$$(7) \quad \gamma = \frac{y_m}{y} = \frac{\theta_m}{M(z_p, z_m)}$$

بحيث يمكن القول بأن الطبقة الوسطى تتمتع بثراء معقول إذا ما كانت قيمة المؤشر تفوق الواحد.

4.3 تغيير نسبة، ومستوى معيشة، الطبقة الوسطى

لعله من الواضح أنه يمكن استخدام الإطار التطبيقي الذي تنطوي عليه الأقسام الفرعية (1.3، و 2.3، و 3.3) أعلاه لأكثر من نقطة زمنية واحدة لاستكشاف التغيرات التي تطرأ على نسبة الطبقة الوسطى $M(z_p, z_m)$ وعلى مستوى معيشتها (كما يُعبّر عن ذلك متوسط إنفاقها ونصيبها من إجمالي الإنفاق). ويجدر الانتباه في هذا الصدد إلى أنه ينبغي إعادة حساب مؤشر تعداد الأفراد لخط الفقر، z_p ، حسبما طرأ من تغيير في متوسط إنفاق الفرد في المجتمع، على افتراض أن الحد الأعلى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى سيظل ثابتاً. وبالطبع فإنه ليس هناك ما يمنع من إعادة حساب كل المتغيرات المعنية إذا ما طرأ تعديل لمستوى المعيشة الأعلى للطبقة الوسطى.

رابعا: قاعدة المعلومات

يتطلب تطبيق الإطار الموضح في القسم الثالث أعلاه توفر معلومات تفصيلية، أو مجمعة، حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي لنقطة زمنية أو لعدد من النقاط الزمنية، وذلك حسب الأهداف البحثية. وفي ما يتعلق بالدول العربية، تتوفر معلومات مجمعة لعدد محدود من الدول العربية في قاعدة معلومات «بوفكال» في موقع البنك الدولي⁽⁸⁾. وتوفر هذه القاعدة قراءة لمنحنى لورنز، بالإضافة إلى متوسط الإنفاق الفردي للشهر بالمعادل الشرائي للدولار بتقييم عام 2005، لعينة من ست دول عربية ولعدد من السنوات. وقد تم اختيار سنتين لكل دولة، روعي فيها أن تكونا أحدث سنتين منتميتين للعقد الأول من القرن الحالي.

يوضح الجدول رقم (1) تفاصيل قراءة منحني لورنز على شكل أنصبة العشيرات من الإنفاق الاستهلاكي، لسنوات تسعينات القرن الماضي في عينة الدول العربية تحت الدراسة، وهي الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والمغرب، واليمن.

جدول رقم (1) : نصيب العشيرات في الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية (%):

عقد تسعينات القرن الماضي

العشيرات	الأردن (1997)	تونس (1995)	الجزائر (1988)	مصر (2000)	المغرب (1999)	اليمن (1998)
العشير الأفقر	3.11	2.21	2.56	3.88	2.65	2.99
العشير الثاني	4.35	3.39	3.98	5.07	3.77	4.44
العشير الثالث	5.27	4.43	4.93	5.85	4.74	5.52
العشير الرابع	6.20	5.53	5.86	6.62	5.77	6.59
العشير الخامس	7.20	6.74	6.85	7.45	6.91	7.72
العشير السادس	8.34	8.14	7.97	8.38	8.22	8.98
العشير السابع	9.73	9.84	9.38	9.54	9.81	10.45
العشير الثامن	11.60	12.13	11.29	11.11	11.95	12.33
العشير التاسع	14.67	15.76	14.51	13.76	15.39	15.20
العشير الأغنى	29.53	31.83	32.67	28.34	30.79	25.78
الإنفاق الشهري للفرد (دولار)	152	154	126	112	130	90
معامل جيني (%)	36.42	41.66	40.14	32.76	39.46	33.44

المصدر: قاعدة بيانات بوفكال <http://iresearch.worldbank.org>.

لأغراض هذه الورقة، فإنه من المهم ملاحظة ما يلي حول الجدول أعلاه: أولاً أن الدول العربية تمتعت بدرجة متوسطة من عدم المساواة (كما يقيسها معامل جيني) في تسعينات القرن الماضي مقارنة بالمرجع الدولي لدرجة عدم المساواة كما سبق وأن تم توضيحه (أنظر علي (2006)). كما يوضح الجدول أن مصر قد تمتعت بأدنى درجة لعدم المساواة تليها اليمن، بينما سجلت تونس أعلى درجة لعدم المساواة تليها الجزائر. وثانياً أن متوسط الإنفاق الشهري للفرد لكل دولة عربية في الجدول يفوق 60 دولار بالمكافئ الشرائي، مما يعني أنه يمكن استخدام المعادلة رقم (2) لتقدير خط الفقر

لكل دولة في العينة، وذلك عوضاً عن استخدام خط الفقر الدولي للدول متوسطة الدخل، الذي يُساوي دولارين للفرد في اليوم (أي ما يُعادل 60 دولاراً للفرد في الشهر) كما فعل رافاليون (2009).

يوضح الجدول رقم (2) تفاصيل قراءة منحني لورنز على شكل أنصبة العشيريات من الإنفاق الاستهلاكي للسنوات الأحدث من القرن الحادي والعشرين.

جدول رقم (2) : نصيب العشيريات في الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية (%):

العقد الأول من القرن الحالي

العشيريات	الأردن (2006)	تونس (2000)	الجزائر (1995)	مصر (2005)	المغرب (2007)	اليمن (2005)
العشير الأفقر	3.01	2.37	2.80	3.85	2.66	2.91
العشير الثاني	4.20	3.56	4.13	5.11	3.86	4.27
العشير الثالث	5.11	4.57	5.21	5.92	4.76	5.20
العشير الرابع	6.03	5.62	6.32	6.72	5.69	6.11
العشير الخامس	7.02	6.80	7.47	7.55	6.69	7.08
العشير السادس	8.18	8.14	8.82	8.50	7.85	8.19
العشير السابع	9.59	9.79	10.39	9.66	9.31	9.55
العشير الثامن	11.51	12.00	12.42	11.23	11.30	11.40
العشير التاسع	14.67	15.53	15.48	13.84	14.66	14.47
العشير الأغنى	30.68	31.62	26.94	27.62	33.22	30.82
الإنفاق الشهري للفرد (دولار)	210	182	120	113	161	84
معامل جيني (%)	37.72	40.81	35.33	32.14	40.88	37.69

المصدر: كما في الجدول رقم (1).

ولعله ليس بمستغرب أن تنطبق الملاحظتان حول الجدول رقم (1) على الجدول رقم (2)، إلا أن المطلوب أيضاً ملاحظة أنه على الرغم من توفر معلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي لكل من تونس (عام 2005) والجزائر (عام 2007)، إلا أن هذه المعلومات لم تُتَّح حتى الآن في المجال العام، خصوصاً في قاعدة "بوفكال".

بمقارنة الجدولين، يمكن ملاحظة ما يلي:

(1) أن الإنفاق الشهري للفرد قد سجّل معدلاً للنمو في كل من الأردن (بلغ حوالي 3.7 في المائة)، وتونس (بلغ حوالي 1.9 في المائة)، والمغرب (بلغ حوالي 2.7 في المائة). بينما ظل متوسط إنفاق الفرد ثابتاً تقريباً في مصر، حيث بلغ معدّل النمو السنوي حوالي 0.2 في المائة، وانخفض إنفاق الفرد في كل من الجزائر (بمعدّل سنوي سالب بلغ حوالي 0.7 في المائة)، واليمن (بمعدّل نمو سنوي سالب بلغ حوالي واحد في المائة).

(2) أن درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي عبر الفترات الزمنية كما يعبر عنها بزيادة معامل جيني في كل من الأردن (بحوالي 1.3 نقطة مئوية)، والمغرب (بحوالي 1.42 نقطة مئوية)، واليمن (بحوالي 4.25 نقطة مئوية). من جانب آخر، تحسّنت حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي بانخفاض معامل جيني في كل من تونس (بحوالي 0.78 نقطة مئوية)، والجزائر (بحوالي 4.81 نقاط مئوية)، ومصر (بحوالي 0.62 نقطة مئوية). ولعل المرء ليس بحاجة إلى ملاحظة أن ما سجّل من انخفاض في معامل جيني، في ما عدا ذلك المسجل للجزائر، قد كان هامشياً، وربما لا يمكن الاعتماد به من الناحية التحليلية.

وباستخدام المعلومات الواردة في الجدولين (1) و (2) والمعادلة رقم (2)، فقد تم القيام بحساب خط الفقر لكل دولة من دول العينة، وذلك حسب ما يوضح الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): خطوط الفقر القطرية: دولار في الشهر للفرد

البيان	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	المغرب	اليمن
تسعينات القرن الماضي	69	69	60	56	61	48
أحدث السنوات	88	78	58	56	72	46

يوضح هذا الجدول بجلاء أن التقليد السائد الذي يثبت خط الفقر بغض النظر عن مستوى المعيشة يترتب عليه تقديرات مضللة حول مدى انتشار الفقر في مختلف الدول. كذلك يوضح الجدول أن استخدام خط الفقر الدولي الذي يبلغ 60 دولاراً للفرد في الشهر كان سيترتب عليه انخفاض في تقديرات انتشار الفقر لكل من الأردن وتونس والمغرب، وارتفاع في التقديرات لكل من مصر واليمن وذلك لسنوات التسعينات من القرن الماضي. كذلك الحال بالنسبة لأحدث السنوات في العقد الأول من القرن الحالي بانخفاض في تقديرات انتشار الفقر في كل من الأردن وتونس والمغرب وارتفاع في التقديرات لكل من الجزائر ومصر واليمن. وتعني هذه الملاحظة أهمية أخذ الحذر في قراءة النتائج المنشورة، خصوصاً تلك المتعلقة بمستويات خطوط الفقر المستخدمة لكل دولة.

خامساً: نصيب الطبقة الوسطى من السكان 1.5 مرجع دولي

كما سبقت ملاحظة ما قام رافاليون (2009) دراسة الطبقة الوسطى في الدول النامية على مستوى العالم، حيث استخدم خط الفقر الدولي 2 دولار في اليوم للفرد وخط فقر الولايات المتحدة الأمريكية، 13 دولار في اليوم للفرد كحد أقصى (بالمكافئ الشرائي للدولار بتقييم عام 2005). وقد طبقت هذه الحدود على معلومات توزيع الإنفاق الاستهلاكي المتوفرة في قاعدة بوفكال التي سبقت الإشارة إليها، وتم تقدير مؤشر تعداد الرؤوس لكل دولة توفرت لها المعلومات، كما تم تجميع النتائج بعد ترجيحها بنسبة السكان في كل إقليم للحصول على تقديرات تجميعية لأقاليم العالم النامي. ودون الدخول في تفاصيل هذه التقديرات، فإن من الأهمية ملاحظة أن معظم الدول العربية تدرج تحت إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يستخدمه البنك الدولي، وأن هذا الإقليم يضم عينة الدول المستخدمة في هذه الورقة. كذلك من المهم ملاحظة أنه قد تم تعديل المعلومات المتوفرة حول توزيع مستوى المعيشة في قاعدة بوفكال، بحيث تم تقدير حجم الطبقة الوسطى لعامي 1990 و 2005. ويورد الجدول التالي النتائج التي توصل إليها رافاليون (2009).

جدول رقم (4): نسبة الطبقة الوسطى من السكان في الدول النامية: نتائج رافاليون (نسب مئوية)

الطبقة الوسطى 2005	مؤشر تعداد الرؤوس 2005		الطبقة الوسطى 1990 $M(z_p, z_m)$	مؤشر تعداد الرؤوس 1990		الإقليم
	$z_m = 13$	$z_p = 2$		$z_m = 13$	$z_p = 2$	
78.7	95.5	16.9	75.5	95.2	19.7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
59.3	98.0	36.3	19.8	99.6	79.8	شرق آسيا والباسفيكي
73.4	82.3	8.9	76.3	83.1	6.2	أوروبا الشرقية ووسط آسيا
65.8	82.9	17.1	63.2	85.1	21.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
25.8	99.7	73.9	17.2	99.9	82.7	جنوب آسيا
25.8	98.7	72.9	22.8	98.8	76.1	أفريقيا جنوب الصحراء
48.5	95.5	47.0	32.7	96.1	63.4	إجمالي

المصدر: رافاليون (2009: ص 26-27، جداول 1-3).

والمهم هنا دون المناقشة التفصيلية لهذه النتائج، ملاحظة ما يلي:

- (1) أنه على مستوى العالم، شكلت الطبقة الوسطى حسب تعريف رافاليون حوالي 49% من إجمالي السكان في عام 2005، بعد أن كانت تُشكّل حوالي 33% من إجمالي السكان في بداية تسعينات القرن الماضي. ويعني ذلك أن الطبقة الوسطى في الدول النامية قد شهدت توسعاً خلال الفترة تحت الدراسة.
 - (2) أن أكبر نسبة للطبقة الوسطى في عام 1990 قد سُجّلت لإقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا (مجموعة الدول الاشتراكية سابقاً)، وقد بلغت حوالي 76% من إجمالي السكان في عام 1990، وهي ما تكاد تكون نفس نسبة الطبقة الوسطى المسجلة لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حوالي 75.5% من السكان)، يعني ذلك أن الطبقة الوسطى في كلا الإقليمين قد شكّلت أغلبية السكان في عام 1990.
 - (3) أن أكبر نسبة للطبقة الوسطى لعام 2005، قد سُجّلت لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلغت حوالي 79% من إجمالي سكان الإقليم. هذا وقد جاء إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت للطبقة الوسطى حوالي 73% من إجمالي سكان الإقليم. يعني ذلك أن الطبقة الوسطى قد شكّلت أغلبية السكان في كلا الإقليمين في عام 2005.
 - (4) أنه في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شكّلت طبقة الأغنياء، أي الذين يتمتعون بإنفاق استهلاكي للفرد يفوق 13 دولاراً للفرد في اليوم، حوالي 4.8% من إجمالي سكان الإقليم في عام 1990 وحوالي 4.4% في عام 2005، وشهدت الطبقة الوسطى في هذا الإقليم توسعاً في ما بين العامين تحت الدراسة.
 - (5) أن الطبقة الوسطى قد شكّلت أغلبية السكان في كل أقاليم العالم النامي في عام 2005، وذلك باستثناء إقليمي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.
- ويمكن استخدام هذه النتائج كمرجع لمقارنة النتائج التي سيتم تقريرها في القسم الفرعي التالي.

2.5 حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية

باستخدام المعلومات الواردة في القسم رابعاً، يهتم هذا القسم بتقرير النتائج التي توصلنا إليها في ما يتعلق بنسبة الطبقة الوسطى من إجمالي السكان في الدول العربية. وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة استخدام المعادلة رقم (2) لحساب خط الفقر التقليدي لكل دولة عوضاً عن خط الفقر الدولي البالغ 60 دولاراً للفرد في الشهر بالمكافئ الشرائي للدولار، الذي استخدمه رافاليون كما سبقت الإشارة.

يورد الجدول رقم (5) نتائج حسابات الطبقة الوسطى في الدول العربية لعقد التسعينات من القرن الماضي. ولأغراض تجميع النتائج لتمثل الدول العربية، فقد تم القيام باستخدام الأوزان السكانية لدول العينة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأصحابها (2007) وذلك لعام 1995⁽⁹⁾.

جدول رقم (5): حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية لعقد تسعينات القرن الماضي (نسب مئوية)

اليمن (1998)	المغرب (1999)	مصر (2000)	الجزائر (1988)	تونس (1995)	الأردن (1997)	البيان
23.03	24.56	14.05	23.12	25.46	17.08	مؤشر تعداد الأفراد التقليدي $H(z_p)$
						أ- حدّ غنى 270 دولار:
97.68	92.25	96.65	94.30	87.62	90.82	مؤشر تعداد الأفراد لحد الغنى $H(z_m)$
74.65	67.69	82.60	71.18	62.16	73.74	نسبة الطبقة الوسطى $M(z_p, z_m)$
						ب- حدّ غنى 390 دولار:
99.39	96.61	98.66	97.62	94.34	96.14	مؤشر تعداد الأفراد لحد الغنى $H(z_m)$
76.36	72.05	84.61	74.50	68.88	79.06	نسبة الطبقة الوسطى $M(z_p, z_m)$
11.06	18.95	40.27	20.17	6.46	3.09	الوزن السكاني لعام 1995 (%)

يوضح الجدول أعلاه أنه حسب المعيار الأدنى لثراء الطبقة الوسطى (270 دولار للفرد في الشهر) شكّلت الطبقة الوسطى في الدول العربية أكثر من نصف السكان، بنصيب أدنى سُجّل لتونس بلغ حوالي 62% من السكان، ونصيب أعلى لمصر بلغ حوالي 83% من السكان. وكما هو متوقع، فقد ارتفع نصيب الطبقة الوسطى من السكان في كل الدول العربية عند استخدام حدّ فاصل أعلى لمستوى معيشة هذه الطبقة (بمعنى أن الأثرياء هم من يتمتعون بمتوسط استهلاك للفرد يفوق خط الفقر الأمريكي). ويلاحظ في هذا الصدد، أن ارتفاع نصيب الطبقة الوسطى قد تراوح بين حوالي نقطتين مئويتين وأربعة نقاط مئوية في كل دول العينة، وذلك في ما عدا حالة تونس، التي شهدت إرتفاعاً في نصيب الطبقة الوسطى من السكان بلغ حوالي سبع نقاط مئوية.

مهما يكن من أمر، فإنه يمكن الحصول على متوسط نصيب الطبقة الوسطى من السكان في الدول العربية كمجموعة باستخدام الوزن السكاني لعام 1995. توضح الحسابات بأن الطبقة الوسطى العربية في منتصف تسعينات القرن الماضي قد شكّلت حوالي 75% من سكان الإقليم حسب الحدّ الأقصى لمعيشة الطبقة الوسطى، الذي يبلغ 270 دولار للفرد في الشهر، و 78% من سكان الإقليم

حسب الحد الأقصى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى، الذي يبلغ 390 دولار للفرد في الشهر. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه رافاليون (2009) من نتائج، التي أوضحت أن الطبقة الوسطى في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد شكّلت حوالي 76% من السكان في عام 1990 حسب الحد الأقصى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى.

يورد الجدول رقم (6) نتائج الحسابات للطبقة الوسطى في الدول العربية للعقد الأول من القرن الحالي. ولأغراض تجميع النتائج لتمثل الدول العربية، فقد تم القيام باستخدام الأوزان السكانية لدول العينة، مصدر جامعة الدول العربية الذي سبقت الإشارة إليه.

جدول رقم (6): حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية للعقد الأول من القرن الحالي (نسب مئوية)

البيان	الأردن (2006)	تونس (2000)	الجزائر (1995)	مصر (2005)	المغرب (2007)	اليمن (2005)
مؤشر تعداد الأفراد التقليدي $H(z_p)$	14.81	22.14	21.41	13.44	21.59	28.05
أ- الحد الأقصى للمعيشة 270 دولار:						
مؤشر تعداد الأفراد لحد الغنى $H(z_m)$	80.45	83.46	93.97	96.66	89.02	97.88
نسبة الطبقة الوسطى $M(z_p, z_m)$	65.64	61.32	72.56	83.22	67.43	69.83
ب- الحد الأعلى للمعيشة 390 دولار:						
مؤشر تعداد الأفراد لحد الغنى $H(z_m)$	91.34	92.34	97.94	98.66	95.13	99.09
نسبة الطبقة الوسطى $M(z_p, z_m)$	76.53	70.20	76.53	85.22	73.54	71.04
الوزن السكاني لعام 2005 (%)	3.21	5.83	19.20	40.84	18.15	12.77

يوضح الجدول أنه في العقد الأول من القرن الحالي، وحسب المعيار الأدنى لثراء الطبقة الوسطى (270 دولار للفرد في الشهر)، شكّلت الطبقة الوسطى ما يفوق 60% من إجمالي السكان لكل دول العينة. وقد سجّل أدنى نصيب للطبقة الوسطى بلغ حوالي 61% من السكان لتونس، بينما سجّل أعلى نصيب بلغ حوالي 83% من السكان لمصر. وكما هو متوقع، فقد ارتفع نصيب الطبقة الوسطى من السكان في كل الدول العربية عند استخدام حد فاصل أعلى لمستوى معيشة هذه الطبقة، ويلاحظ في هذا الصدد أن ارتفاع نصيب الطبقة الوسطى قد تراوح بين نقطة مئوية وست نقاط مئوية في كل دول العينة، وذلك في ما عدا حالة تونس التي شهدت ارتفاعاً في نصيب الطبقة الوسطى من السكان بلغ حوالي 9 نقاط مئوية.

مهما يكن من أمر، فإنه يمكن الحصول على متوسط نصيب الطبقة الوسطى في الدول العربية باستخدام الوزن السكاني لعام 2005. وتوضح الحسابات أن الطبقة الوسطى العربية في العقد الأول من القرن الحالي قد شكّلت حوالي 75% من إجمالي سكان الإقليم حسب الحد الأقصى لمعيشة

الطبقة الوسطى الذي يبلغ 270 دولار للفرد في الشهر، وحوالي 79% من السكان حسب الحد الأقصى لمعيشة الطبقة الوسطى الذي يبلغ 390 دولار للفرد في الشهر. وكما سبقت الملاحظة لفترة التسعينات من القرن الماضي، فإن هذه النتائج تتوافق مع تلك التي توصل إليها رافاليون (2009) لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2005 وحسب الخط الأعلى لمعيشة الطبقة الوسطى.

بمقارنة نتائج الجدولين (5) و (6)، فإنه يمكن الإجابة على التساؤل المتداول في المجال العام حول ما حدث للطبقة الوسطى مع الزمن في الدول العربية. يجمع الجدول رقم (7) النتائج المعنية في هذا الصدد.

جدول رقم (7): التغير مع الزمن في نسبة الطبقة الوسطى من السكان (نقاط مئوية)

الدول العربية	اليمن	المغرب	مصر	الجزائر	تونس	الأردن	البيان
							أ- الحد الأقصى للمعيشة 270 دولار:
75	74.65	67.69	82.60	71.18	62.16	73.74	الطبقة الوسطى في 1995
75	69.83	67.43	83.22	72.56	61.32	65.64	الطبقة الوسطى في 2005
--	4.82 -	0.26 -	0.62+	1.38+	0.84-	8.10 -	التغير مع الزمن (نقاط مئوية)
							ب- الحد الأقصى للمعيشة 390 دولار:
78	76.36	72.05	84.61	74.50	68.88	79.06	الطبقة الوسطى في 1995
79	71.04	73.54	85.22	76.53	70.20	76.53	الطبقة الوسطى في 2005
1.00+	5.32 -	1.49+	0.61 +	2.03+	1.32 +	2.53 -	التغير مع الزمن (نقاط مئوية)

المصدر: جمعت من الجدولين (5) و (6) وحسابات المتوسط في المتن.

يمكن قراءة هذا الجدول على النحو التالي:

(1) باستخدام الحد الأقصى لمعيشة الطبقة الوسطى في الدول العربية على أنه يساوي 270 دولار للفرد في الشهر، ليس هناك ما يؤيد الشعور السائد بأن الطبقة الوسطى في الدول العربية قد انكشفت مع الزمن، بمعنى انخفاض نسبتها في إجمالي السكان. يتضح من العمود الأخير في الجدول أن نسبة الطبقة الوسطى قد ظلت كما هي تقريباً. هذا ويوضح الجدول أنه قد كان هناك تبايناً بين دول العينة في ما يتعلق باتجاهات، وحجم التغير مع الزمن، حيث انخفض نصيب الطبقة الوسطى بطريقة ملحوظة في كل من الأردن واليمن، وبطريقة هامشية في كل من المغرب وتونس، وارتفع في كل من مصر والجزائر.

(2) باستخدام الحد الأقصى لمعيشة الطبقة الوسطى في الدول العربية على أنه يساوي 390 دولار للفرد في الشهر، ليس هناك ما يؤيد الشعور السائد بأن الطبقة الوسطى في الدول العربية قد انكمشت مع الزمن. ويمكن القول بقدر كبير من اليقين، أنه لم يكن هناك من تغير في نصيب الطبقة الوسطى خلال الفترة تحت الدراسة، وذلك باعتبار أن الفرق المشاهد في الحسابات أعلاه ربما كان بسبب التقريب المتعاقب. وكما لوحظ في (أ) أعلاه، هناك تباين بين الدول العربية في ما يتعلق باتجاهات، وحجم، التغير مع الزمن، حيث سجّلت كل من الأردن واليمن انخفاضاً كبيراً نسبياً في نصيب الطبقة الوسطى من السكان، بينما سجّلت بقية دول العينة ارتفاعاً.

سادساً: مستوى معيشة الطبقة الوسطى

بعد أن تم إيضاح أن الدول العربية تتميز «بطبقة وسطى كبيرة نسبياً»، حسب المعلومات المتاحة والمنهجيات المتوفرة، يهتم هذا القسم باستكشاف ما إذا كانت هذه الطبقة تتميز «بثراء معقول» تحت سقف أنها تُعدّ من الفقراء بقياس الدول المتقدمة. ويمكن حسب الإطار النظري الذي تمّ استعراضه في القسم (ثانياً) تعريف مؤشر لثراء الطبقة الوسطى، يرمز له بالحرف γ على أنه نسبة متوسط إنفاق الطبقة الوسطى إلى متوسط الإنفاق في المجتمع، حيث يمكن القول بأن الطبقة ذات ثراء معقول إذا ما كانت هذه النسبة تفوق الواحد، وغير ذلك إذا ما قلت هذه النسبة عن الواحد حسب ما تمّ إيضاحه في المعادلة رقم (7).

للقيام باستكشاف مستوى معيشة الطبقة الوسطى، سيتم القيام بالتطبيق المتعاقب للمتطابقة

(5)، وهو ما يتطلب توفر معلومات حول:

- مؤشر تعداد الأفراد، ومؤشر فجوة الفقر، حسب خط الفقر التقليدي، وذلك من أجل حساب متوسط إنفاق الفقراء، y_p .
- مؤشر تعداد الأفراد، ومؤشر فجوة الفقر، حسب مستوى المعيشة الأقصى للطبقة الوسطى، وذلك لحساب متوسط إنفاق الأغنياء، y_R .
- مؤشر تعداد الطبقة الوسطى الذي تمّ حسابه في الجدولين (6) و (7).
- متوسط الإنفاق في المجتمع، y .

ولما سبق لنا وأن تم إيرادها في كل ما يتعلق بمؤشرات تعداد الأفراد في الجدولين (5) و

(6)، سيتم في ما يلي رصد لنتائج حساباتنا لمتوسط إنفاق مختلف الطبقات بعد رصد مؤشر فجوة الفقر. ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الحسابات لمتوسط إنفاق الطبقة الوسطى في دول العينة، وذلك لتسعينات القرن الماضي، استناداً للتطبيق المتعاقب للمتطابقتين (14) و (15).

جدول رقم (8): متوسط إنفاق الطبقة الوسطى العربية في تسعينات القرن الماضي

اليمن (1998)	المغرب (1999)	مصر (2000)	الجزائر (1988)	تونس (1995)	الأردن (1997)	البيان
90	130	112	126	154	152	- متوسط إنفاق الفرد بالشهر (Y) (دولار)
6.10	6.57	2.36	6.35	7.85	3.7	- المؤشر التقليدي لفجوة الفقراء $P(Z_p)$: (%)
35	45	47	44	48	55	- متوسط إنفاق الفقراء y_p (دولار/فرد/شهر)
						أ - حد أقصى لمستوى معيشة 270 دولار:
67.24	57.00	61.71	59.15	51.16	50.63	- مؤشر فجوة الفقر للحد الأقصى $P(Z_m)$: (%)
343	449	527	546	451	469	- متوسط إنفاق الأغنياء (Y_R) (دولار/فرد/شهر)
99	123	105	119	148	135	- متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (Y_m) (دولار/فرد/شهر)
1.10	0.95	0.94	0.94	1.10	0.88	- مؤشر ثراء الطبقة الوسطى (γ)
						ب - حد أقصى لمستوى معيشة 390 دولار:
76.92	68.64	72.84	70.58	63.60	63.98	- مؤشر فجوة الفقر للحد الأقصى $P(Z_m)$: (%)
416	615	848	864	604	675	- متوسط إنفاق الأغنياء (Y_R) (دولار/فرد/شهر)
112	136	111	128	156	147	- متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (Y_m) (دولار/فرد/شهر)
1.24	1.05	0.98	1.02	1.01	0.97	- مؤشر ثراء الطبقة الوسطى (γ)
11.06	18.95	40.27	20.17	6.46	3.09	الوزن السكاني لعام 1995 (%)

يتضح من نتائج هذا الجدول أن تحديد مدى ثراء الطبقة الوسطى يعتمد اعتماداً كبيراً على الحد الأقصى لمعيشة هذه الطبقة الذي يتم الاتفاق عليه في المجتمع. ففي تسعينات القرن الماضي إذا ما تم اعتماد خط غنى يبلغ حوالي 9 دولار للفرد في اليوم كحد أقصى، فإنه يمكن اعتبار أن الطبقة الوسطى لم تكن ذات ثراء واسع في كل الدول العربية في ما عدا تونس واليمن، وذلك بدلالة مؤشر ثراء الطبقة الوسطى، الذي يوضح أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى يقل عن متوسط الإنفاق في المجتمع في بقية الدول العربية. بالمقابل فإنه إذا تم الاتفاق على حد للغنى يبلغ حوالي 13 دولار للفرد في اليوم، فإنه يمكن الاستنتاج أن كل الدول العربية تتميز بطبقة وسطى ذات ثراء معقول في ما عدا الأردن ومصر.

وباستخدام الوزن السكاني لعام 1995، فإنه يمكن التأكد من أن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى العربية يكون حوالي 114 دولار للفرد في الشهر عندما يكون الحد الأقصى لمستوى معيشة هذه الطبقة 270 دولار للفرد في الشهر، ويكون حوالي 123 دولار للفرد في الشهر عندما يكون الحد الأقصى لمستوى معيشة الطبقة الوسطى 390 دولار للفرد في الشهر. ومع ملاحظة أن متوسط إنفاق

الفرد لدول العينة قد بلغ حوالي 117 دولار للفرد في الشهر، يمكن ملاحظة أن الطبقة الوسطى العربية لم تكن ذات ثراء معقول تحت الحد الأقصى لمستوى المعيشة البالغ 270 دولار للفرد في الشهر، وذلك بدلالة مؤشر ثراء للطبقة الوسطى يقل عن واحد ويبلغ 0.97، إلا أنها تتمتع بثراء معقول محكوماً عليها بمعيار الحد الأقصى المرتفع (390 دولار للفرد في الشهر)، وذلك بدلالة مؤشر ثراء بلغ حوالي 1.05، حيث بلغ متوسط إنفاق الطبقة الوسطى حوالي 123 دولار للفرد في الشهر. وتؤكد هذه النتيجة التجميعية القراءة السابقة لنتائج الجدول.

يوضح الجدول رقم (9) نتائج حسابات متوسط إنفاق الطبقة الوسطى في دول العينة وذلك للعقد الأول من القرن الحالي، إستناداً على التطبيق المتعاقب للمتطابقة رقم (5).

جدول رقم (9): متوسط إنفاق الطبقة الوسطى العربية في العقد الأول من القرن الحالي

اليمن (2005)	المغرب (2007)	مصر (2005)	الجزائر (1995)	تونس (2000)	الأردن (2006)	البيان
84	161	113	120	182	210	- متوسط إنفاق الفرد بالشهر (Y) (دولار)
7.41	5.41	2.38	5.67	6.19	3.08	- المؤشر التقليدي لفجوة الفقراء $P(z_p)$ (%)
34	54	46	43	56	70	- متوسط إنفاق الفقراء y_p (دولار/فرد/شهر)
						أ - حد أقصى لمستوى معيشة 270 دولار:
71.06	50.15	61.31	57.87	44.57	37.59	- مؤشر فجوة الفقر للحد الأقصى $P(z_m)$ (%)
546	510	527	374	465	482	- متوسط إنفاق الأغنياء (Y_R) (دولار/فرد/شهر)
90	128	107	122	151	161	- متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (y_m) (دولار/فرد/شهر)
1.07	0.80	0.95	1.02	0.83	0.77	- مؤشر ثراء الطبقة الوسطى (γ)
						ب - حد أقصى لمستوى معيشة 390 دولار:
79.53	63.23	72.56	69.71	58.14	52.76	- مؤشر فجوة الفقر للحد الأقصى $P(z_m)$ (%)
846	747	849	500	640	685	- متوسط إنفاق الأغنياء (Y_R) (دولار/فرد/شهر)
94	154	112	131	172	178	- متوسط إنفاق الطبقة الوسطى (y_m) (دولار/فرد/شهر)
1.12	0.96	0.99	1.09	0.95	0.85	- مؤشر ثراء الطبقة الوسطى (γ)
12.77	18.15	40.84	19.20	5.83	3.21	الوزن السكاني لعام 2005 (%)

يوضح الجدول أعلاه أنه خلال العقد الأول من هذا القرن، يمكن اعتبار أن الطبقة الوسطى لم تكن ذات ثراء معقول في كل الدول العربية تحت الدراسة في ما عدا الجزائر و اليمن، وذلك بدلالة مؤشر ثراء الطبقة الوسطى الذي يقل عن واحد في بقية دول العينة، وذلك تحت حد أقصى مستوى

معيشة الطبقة الوسطى يبلغ 270 دولار للفرد في الشهر. ومع ملاحظة أن متوسط إنفاق الفرد في دول العينة قد بلغ حوالي 127 دولار للفرد في الشهر بالمكافئ الشرائي للدولار (باستخدام الوزن السكاني لعام 2005) وأن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى قد بلغ حوالي 116 دولار للفرد في الشهر يمكن الحصول على مؤشر لثراء الطبقة الوسطى العربية يبلغ حوالي 0.91، مما يعني أن الطبقة الوسطى في الدول العربية كمجموعة لم تكن تتمتع بثراء مقبول.

من جانب آخر، وتحت حد أقصى مستوى معيشة الطبقة الوسطى يبلغ 390 دولار للفرد في الشهر، توضح نتائج الجدول أنه في ما عدا الجزائر واليمن، تمتعت بقية دول العينة بثراء معقول بدلالة مؤشر ثراء الطبقة الوسطى الذي يقل عن الواحد، وإن كان ذلك بطريقة هامشية لمصر ولكنه بطريقة ملحوظة في حالة الأردن. وبعد استخدام الوزن السكاني لعام 2005، فإنه يمكن التحقق بأن متوسط إنفاق الطبقة الوسطى العربية قد بلغ حوالي 127 دولار للفرد في الشهر بالمكافئ الشرائي، وهو ما يساوي متوسط الإنفاق على مستوى المجتمع، مما يعني أن الطبقة الوسطى لم تكن تتمتع بثراء معقول خلال هذه الفترة الحديثة.

بمقارنة نتائج الجدولين (8) و (9)، فإنه يمكن الإجابة على التساؤل المتداول في المجال العام حول ما حدث لمستوى معيشة الطبقة الوسطى مع الزمن في الدول العربية. ويجمع الجدول رقم (10) النتائج المعنية في هذا الصدد، حيث تم القيام بحساب معدلات النمو السنوية للدول حسب الفترة الفعلية التي فصلت بين المسحين وليس لفترة موحدة، ومن ثم لم يتم القيام بحساب هذا المعدل للدول العربية كمجموعة.

جدول رقم (10): التغيير مع الزمن في مستوى معيشة الطبقة الوسطى (دولار للفرد في الشهر)

الدول العربية	اليمن	المغرب	مصر	الجزائر	تونس	الأردن	البيان
							أ- الحد الأقصى للمعيشة 270 دولار:
114	99	123	105	119	138	135	متوسط الإنفاق في عام 1995
116	90	128	107	122	151	161	متوسط الإنفاق في عام 2005
--	1.35-	0.50	0.38	0.36	1.29	1.98	معدل التغيير السنوي مع الزمن (%)
							ب- الحد الأقصى للمعيشة 390 دولار:
123	112	136	111	128	156	147	متوسط الإنفاق في عام 1995
127	94	154	112	131	172	178	متوسط الإنفاق في عام 2005
--	2.47-	1.57	0.18	0.33	1.97	2.15	معدل التغيير السنوي مع الزمن (%)

يوضح الجدول أن مستوى معيشة الطبقة الوسطى قد سجّل معدلات موجبة للنمو السنوي في كل دول العينة في ما عدا اليمن، التي شهدت انخفاضاً يُعتدّ به في متوسط إنفاق الطبقة الوسطى، وذلك بغض النظر عن الحد الأقصى لمستوى معيشة هذه الطبقة. كما يوضح الجدول أن مستوى معيشة هذه الطبقة في الدول العربية كمجموعة قد سجّل ارتفاعاً طفيفاً منذ منتصف تسعينات القرن الماضي بغض النظر عن الحد الأقصى لمستوى المعيشة المستخدم، مما يمكن من القول بأنه لم يكن هناك من تدنٍ في مستوى معيشة هذه الطبقة كما يعبر عن ذلك الانطباع العام.

سابعاً: ملاحظات ختامية

لقد تم الاطلاع بمحض الصدفة، على العمود الصحفي ”أفق آخر“ الذي يكتبه الأستاذ/ خيرى منصور، ويُشرى في جريدة الخليج التي تصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي العدد رقم 11169 الصادر يوم 17 ديسمبر 2009، حمل هذا العمود الصحفي عنوان ”ما تبقى من الطبقة الوسطى“. لاحظ فيه مؤلف العمود أنه و”منذ فترة ونحن نقرأ نعي الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية“ وتساءل ”أين ذهبت هذه الطبقة؟“.

تُساعد نتائج هذه الورقة في إلقاء بعض الضوء على مثل هذا الاهتمام العام بالطبقة الوسطى، وتوضح أن هذه الطبقة تشكل في الدول العربية الأغلبية المطلقة للسكان، وذلك من واقع تحليل البيانات المتوفرة ومن خلال تطبيق المنهجيات الملائمة. كذلك أوضحت نتائج الورقة أن هذه الأغلبية المطلقة من السكان في الدول العربية لا تتمتع بثراء معقول، بمعنى أن متوسط إنفاقها لا يفوق متوسط إنفاق المجتمع، مما يعني تفضيلها لسياسات توزيعية وإن كان بفئات منخفضة من الضرائب.

وفي إطار ”مفهوم الاقتصاد السياسي“ الحديث، تعني هذه النتائج أنه إذا ما قُيِّض للدول العربية تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية، تحتمل إلى صناديق الاقتراع لانتخاب الحكام الذين سيقومون بصياغة السياسات التنموية، فإنه يمكن توقع أن تعبر السياسات عن تفضيلات الطبقة الوسطى. وتعني هذه النتائج أيضاً أنه يمكن توقع انحياز السياسات التي سوف يتم الالتزام بها إلى أن تكون توزيعية في مضمونها.

من جانب آخر، هناك اتفاق عام على أن العقد الاجتماعي الذي ساد منذ استقلال معظم الدول العربية وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي قد كان توزيعياً في محتواه. وحسب قراءة البنك الدولي (2004: 2)، فقد تميّزت الترتيبات السياسية والتنموية تحت هذا العقد الاجتماعي، ضمن ما تميزت به، بما يلي:

- ”تفضيل سياسة إقتصادية واجتماعية تهدف إلى التوزيع والإنصاف“.
- ”تفضيل الدولة على الأسواق في ما يتعلق بإدارة الاقتصاد الوطني“.

- "الاعتماد على التخطيط لتحديد الأولويات الاقتصادية".
- "الرؤية الشاملة لدور الدولة في توفير الخدمات والرعاية الاجتماعية".
- "رؤية المجال السياسي كتعبير عن الوحدة العضوية للوطن، عوضاً عن مجال للتنافس السياسي أو كتجميع لتفضيلات متعارضة".

ويعترف البنك الدولي (2004 : 2)، وإن على مريض، بأن العقد الاجتماعي العربي قد حقق خلال الفترة 1965 - 1985 إنجازات تنموية غير مسبوقة تمثلت في معدلات نمو اقتصادي من أعلى معدلات النمو على مستوى العالم، وترتب عليها معدلات متدنية لانتشار الفقر ودرجة مرتفعة نسبياً من المساواة في توزيع الدخل، وتحسناً ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية المعتادة. ويُسارع البنك الدولي (2004: 2-3) ملاحظة تبلور مقايضة حقيقية بين الإنجازات التنموية للعقود الاجتماعية العربية وبين الحريات السياسية، حيث استفادت شرائح كبيرة في المجتمع من الآليات التوزيعية للحدّ الذي اعتبرت هذه الشرائح كقاعدة جماهيرية للأنظمة الحاكمة: "من 1960 وحتى ثمانينات القرن الماضي، ظهرت هذه الشرائح كمستفيدة واضحة في الاقتصاد السياسي الذي أسسه العقد الاجتماعي العربي، الذي أُنصف بنشاط الدولة في المجال الاقتصادي وتركيزه على السياسات التوزيعية. وترتب على المكتسبات التنموية هذه "صفقة تسلطية"، حيث قاىض المواطنون بين التقييد على الحريات السياسية في مقابل التمتع بالأمن الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية العامة".

على الرغم من "الصفقة السلطوية" التي تعرف عليها البنك الدولي، تفرض نتائج هذه الورقة السؤال حول ما إذا توفرت للأنظمة الحاكمة في الدول العربية آلية غير محددة المعالم، مكنتها من التصرف على تفضيلات أغلبية السكان حول السياسات التنموية التي انتهجتها خلال الفترة التي سبقت منتصف ثمانينات القرن الماضي؟

في الختام يمكن ملاحظة أنه من الناحية البحثية لا تزال هناك أسئلة تحتاج الإجابة عليها لدراسات متعمقة حول أهم خصائص الطبقة المتوسطة في مختلف الدول العربية وأهم أنماط سلوكها، في ما يتعلق بخيارات استهلاكها واستثمارها، وأنماط مشاركتها في سوق العمل. ويتطلب إجراء مثل هذه الدراسات المعمقة الحصول على معلومات تفصيلية من مسوحات الدخل والإنفاق للأسر.

ثامناً؛ ملخص المناقشات

في النقاش الذي دار بعد تقديم الورقة واستعراض أهم نتائجها تم الاستفسار عن آثار الأزمة العالمية وتداعياتها على عدالة التوزيع ووضع الطبقة المتوسطة في الدول العربية. كما أثرت تساؤلات حول حجم الطبقة المتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي لم تشملهم الورقة المعروضة بالبحث لعدم توفر قواعد المعلومات حول توزيع الإنفاق أو الدخل. واستفسر بعض المشاركين

عن مدى أهمية أو حتمية الإصلاح الضريبي في دول الخليج بافتراض أن الطبقة الوسطى تشكل الأغلبية المطلقة للسكان وأن خيارات هذه الطبقة من حيث صياغة السياسات التنموية هي توزيعية في مضمونها.

أفاد المحاضر أن دراسة مكونات مجتمع ما بالاعتماد على معايير علمية موضوعية وبالتالي قابلة للانتقاد والمراجعة لمن شأنه تنوير وتوجيه السياسات الاقتصادية الوطنية في الاتجاه الذي يضمن تجنب العشوائية في صياغتها وجعلها تتماشى ومتطلبات الشرائح الاجتماعية. وفي هذا السياق، فقد تبنت الورقة المعروضة منهجية شاملة تستند إلى مفهوم الاقتصاد السياسي الحديث الذي يُمكن من تبرير الاهتمام بحجم الطبقة الوسطى وبقدرتها الإنفاقية في ظل أنظم حكم تقوم بصياغة سياسات تنموية تعبر عن تفضيلات الناخب الوسيط. ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن تطبيق هذه المنهجية كلما توفرت البيانات عن أي دولة من الدول العربية.

ويبين الدكتور/ علي عبدالقادر علي، كاتب الورقة، أن الأزمة المالية العالمية تفاوتت آثارها من دولة عربية لأخرى، إلا أن الدول ذات الدخل المتوسط قد تتكبد خسائر أكبر بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المرتفع أو الدول الفقيرة كنتيجة لتدني الاستثمارات الخارجية وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات المغتربين. الأمر الذي سيؤثر على الموازنة الخارجية، ويفاقم مشكلة البطالة، ويساهم في إضعاف القدرة الإنفاقية للطبقة الوسطى.

كما أوضح المحاضر أهمية الضرائب في توجيه مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وكذلك دورها الفعال في إعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة وفي تحسين درجة الرقابة والمساءلة السياسية، الأمر الذي من شأنه أن يفسح المجال لقيام أنظمة حكم ديموقراطية تحترم تفضيلات الأغلبية في صياغة السياسات التنموية.

الهوامش

(1) تشمل هذه الحريات الوسائلية على الحريات السياسية والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمان الوقائي.

(2) يلاحظ أن الفهم الحديث لمحتوى، ومعنى، «الاقتصاد السياسي» لا يختلف عن ذلك الذي جاء به أوسكار لانكه (1967: 69) «يُعد الاقتصاد السياسي بالقوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع»، وذلك على الرغم من الاختلاف الجوهرى للنظرية الاقتصادية التي ينطلق منها لانكه.

(3) لاستعراض كتاب لانديز انظر علي (2000).

(4) الإشارة هنا إلى نظرية أرو في استحالة الحصول على دالة مجتمعية تستوفي خمسة شروط (بديهيات) حول التفضيلات المجتمعية.

(5) من الناحية الفنية، وتحت الافتراضات المذكورة، يمكن كتابة دالة المنفعة غير المباشرة على النحو التالي:

$$V(y_i/t) = (1-t)y_i + T = (1-t)y_i + [t - C(t)]\bar{y}$$

متوسط الدخل في المجتمع، و t هي فئة الضريبة التناسبية، و T هي الإعانة التي يحصل عليها كل فرد في المجتمع، و $C(t)$ هي دالة تكلفة الضرائب.

(6) بمفاضلة دالة المنفعة مع فئة الضريبة يتطلب توازن الفرد (الممثل للطبقة) ما يلي:

$$\frac{dv}{dt} = -y_i + [(1 - C'(t))\bar{y}] \leq 0 \quad \text{حيث } i \text{ هي الطبقة.}$$

(7) يلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر لخط فقر z يُعرف كما يلي: $P(z) = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \frac{(z - y_i)}{z}$ ، حيث q هي عدد الفقراء. ويمكن كتابة هذه الصيغة على النحو التالي:

$$P(z) = \frac{q}{n} \frac{(z - y_p)}{z} = H(z) \frac{(z - y_p)}{z} \quad \text{وهي الصيغة التي استخدمت في المعادلة رقم (3).}$$

(8) أنظر <http://iresearch.worldbank.org/povculnet>

(9) يعني بالطبع أن هذه طريقة تقريبية للتجميع، إلا أنه لا يتوقع اختلاف جذري إذا ما تمّ إرجاع نتائج حسابات الطبقة الوسطى لعام 1995، بافتراض ثبات التوزيع في كل دولة بين أعوام المسح وعام 1995، وباستخدام متوسط الإنفاق لعام 1995.

المراجع العربية

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.
- أوسكار لانكه، (1967)، الاقتصاد السياسي: المجلد الأول: القضايا العامة، ترجمة محمد سلمان حسن، منشورات دار الطليعة، بيروت.
- علي عبد القادر علي، (2006)، «اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية»، عدد رقم (19)، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي عبد القادر علي، (2000)، «مراجعة كتاب: ثروة وفقير الأمم: لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر؟»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 87-101، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الانجليزية

- Acemoglu, D., and J. Robinson, (2006), Economic Origins of Dictatorship and Democracy; Cambridge University Press, Cambridge.
- Ajakaiye, O., Drazen, A., and J. Karugia, (2008), «Political Economy and Economic Development in Africa: An Overview»; Journal of African Economies, vol. 17, (supplement 1), i-
- Atkinson, A.B., and F. Bourguignon, (2001), «Poverty and Inclusion from a World Perspective», in J. Stiglitz and P-A Muet, (eds.) Governance, Equity and Global Markets; Oxford University Press, Oxford.
- Banarjee, A., and E. Duflo, (2008), «What is Middle Class about the Middle Classes Around the World?»; Journal of Economic Perspectives, vol. 22, no. 2; pp. 3-28.
- Besley, T., (2006), Principled Agents: The Political Economy of Good Government; Oxford University Press, Oxford.
- Bridsall, N., Graham, C., and S. Pettinato, (2000), «Stuck in the Tunnel: Is Globalization Muddling the Middle Class?»; Working Paper No. 14, Center on Social and Economic Dynamics, Brookings Institution, Washington DC.

Chen, S., Datt, G., and M. Ravallion, (1994), «Is Poverty Increasing in the Developing World?»; Review of Income and Wealth, vol. 40, no. 4; pp. 353-378.

Collier, P., (2008), «International political Economy: Some African Applications»; Journal of African Economies; vol. 17 (supplement 1): i-110-i129.

Downs, A., (1957), An Economic Theory of Democracy; Harper and Bros; New York.

Landes, D., (1998), «The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some Are So Poor?»; ww.norton, New York.

Milanovic, B., and S. Yitzhaki, (2002), Decomposing World Income Distribution: Does the World Have a Middle Class?; Review of Income and Wealth, vol. 48, no. 2, pp. 155-178.

Ravallion, M., (2009), «The Developing World's Bulging (but Vulnerable) Middle Class»; WPS4816, www.worldbank.org.

Ravallion, M., Chen, S., and P. Sangraula, (2008), «Dollar a Day Revisited»; WPS4620, www.worldbank.org.

Sen, A.K., (1999), Development as Freedom; Oxford University Press, Oxford.

World Bank, (2004), Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Towards a New Social Contract; Washington DC.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاال ، د. عمادالامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب، 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906- 80- 32- 4

Depository Number: 2010/107